

الحكومة الرقمية في اليمن: دراسة مقاصدية تحليلية

الاستلام: 2026/5 /2
التحكيم: 2026/6/28
القبول: 2026/6 /29

داود عبد الملك يحيى الحدابي⁽¹⁾
عرفات علي صالح عمران⁽²⁾

© 2026 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2026 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

¹ أستاذ التربية العلمية، الجامعة الإسلامية العلمية، كوالا لمبور-ماليزيا

² طالب دكتوراة، كلية أحمد إبراهيم للحقوق، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالا لمبور-ماليزيا

* عنوان المراسلة: arafat.ali@student.iium.edu.my

الحكومة الرقمية في اليمن: دراسة مقاصدية تحليلية

الملخص:

يتناول هذا البحث إشكاليات الحوكمة الرقمية في اليمن، في ظل غياب إطار تشريعي متكامل، وتفاقم التحديات الناتجة عن الصراع، بما ينعكس على ضعف البنية المؤسسية والتنظيمية للفضاء الرقمي. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن النماذج الوضعية المعاصرة في الحوكمة الرقمية، مع تطورها، لا تقدم حلولاً كافية للسياقات المتأثرة بالنزاعات، مما يستدعي تطوير إطار تكاملي يجمع بين القانون المقارن والمقاصد الشرعية.

يعتمد البحث على منهج نوعي تحليلي مقارن، يجمع بين التحليل القانوني والدراسة المقارنة لنموذجي الاتحاد الأوروبي (GDPR, DSA) وماليزيا (PDPA, CMA)، مع توظيف مقاربة معيارية مقاصدية لتقييم هذه النماذج، وإعادة تكييفها بما يتناسب مع السياق اليمني.

ويخلص البحث إلى اقتراح نموذج مقاصدي للحكومة الرقمية، يقوم على مفهوم السيادة الرقمية الرشيدة، وإطار تشريعي مرن (Agile Legal Framework)، يوازن بين حماية الحقوق الرقمية ومتطلبات الفعالية التنظيمية، مع تعزيز الشفافية والمساءلة في البيئة الرقمية.

وتكمن الإضافة العلمية في تقديم إطار تحليلي تكاملي، يتجاوز ثنائية النقل والتقليد في القانون المقارن، نحو نموذج تكييف نقدي قائم على المرجعية المقاصدية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرقمية، مقاصد الشريعة، القانون المقارن، اليمن، حماية البيانات، الإصلاح الإداري، التشريعات الرقمية.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولاً رقمياً جذرياً أعاد تشكيل أنماط الحوكمة والإدارة العامة، حيث لم يعد تبني التقنيات الرقمية خياراً ترفيهاً، بل أضحت ضرورة إستراتيجية لتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية، وترسيخ مبادئ الشفافية، وتفعيل آليات المساءلة. وفي هذا السياق، برزت الحوكمة الرقمية باعتبارها إطاراً تنظيمياً وقانونياً متكاملًا، يوجه استخدام التكنولوجيا في القطاع العام، ويضمن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق والحريات في الفضاء السيبراني. (Dawes, 2008; Bannister & Connolly, 2014)

وفي مقابل هذا الزخم العالمي، تواجه اليمن تحديات مركبة ناجمة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية المعقدة، والتي انعكست سلباً على بنية الإدارة العامة وقدرتها على مواكبة التحول الرقمي. إذ إن حالة الصراع لم تؤد فقط إلى إضعاف البنية التحتية، بل أوجدت فجوة تشريعية ومؤسسية عميقة، حدثت من القدرة على الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الرقمنة في تحسين الأداء الإداري ومكافحة الفساد. (World Bank, 2023; UNDP, 2023)

وعلى صعيد الأدبيات العلمية، يمكن ملاحظة أن الدراسات المتعلقة بالحوكمة الرقمية قد انقسمت إلى اتجاهات رئيسية؛ فمنها ما ركز على البعد التقني والإداري (Dawes, 2008)، ومنها ما اهتم بالأطر القانونية الوضعية، لا سيما في التجربة الأوروبية (Savin, 2021). وفي المقابل، سعت بعض الدراسات في الفكر الإسلامي المعاصر إلى تأصيل مبادئ الحوكمة في ضوء مقاصد الشريعة (كمالي، 2008)، إلا أن هذه الأدبيات لا تزال تفتقر إلى نموذج تكاملي يربط بين الحقوق الرقمية المعاصرة والمرجعيات القيمية والأخلاقية، خصوصاً في الدول المتأثرة بالصراعات.

إن الانطلاق نحو إصلاح قانوني وإداري رقمي في اليمن يتطلب مرجعية تتجاوز النقل الحرفي للتشريعات الدولية، ولا يجد الباحث أمتن من مقاصد الشريعة الإسلامية إطاراً معيارياً لهذا الإصلاح. فالحوكمة في جوهرها ترتبط بتحقيق مصالح العباد، وهو ما يتجلى في القاعدة النبوية: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» (البخاري ومسلم)، بما يؤسس لمبدأ المسؤولية والرقابة الإدارية.

ومن هذا المنطلق، يسعى البحث إلى توظيف مقاصد الشريعة باعتبارها إطاراً معيارياً لضبط السياسات الرقمية، بحيث تتحول من منظومة قيمية عامة إلى معايير إجرائية قابلة للتطبيق. ويتجسد ذلك في ربط مقاصد حفظ الدين والعقل بحماية الفضاء المعلوماتي من التضليل، وحفظ النفس والنسل بصون الخصوصية وحماية الفئات الهشة، وحفظ المال بتأمين المعاملات الرقمية، بما يحقق مواءمة بين الابتكار التكنولوجي والسياق المحلي.

وتكمن أهمية هذا البحث في إسهامه في تطوير أدبيات الحوكمة الرقمية، عن طريق تقديم نموذج تحليلي تكاملي يجمع بين القانون المقارن والتأصيل المقاصدي، بما يوفر إطاراً إصلاحياً يمكن أن يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في البيئة الرقمية اليمنية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في حالة الانكشاف التشريعي والمؤسسي التي يعاني منها الفضاء الرقمي في اليمن؛ حيث لا يزال الإطار المنظم للتحويل الرقمي يركز على نصوص متجاوزة زمنياً، مثل قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية رقم (40) لسنة 2006م، والذي صُمم قبل طفرة الذكاء الاصطناعي، والحاجة الملحة لحماية البيانات الشخصية والسيادة الرقمية (الجمهورية اليمنية، 2006). وتتفاقم هذه الإشكالية نتيجة فجوة التصميم والواقع (Design-Reality Gap)، حيث تؤكد الأدبيات أن استنساخ نماذج حوكمة من بيئات مستقرة وتطبيقها في بيئات هشة يؤدي حتماً إلى فشل السياسات الرقمية؛ نتيجة عدم مواءمتها للقدرات المؤسسية المحلية. (Heeks, 2002). وفي السياق اليمني، أدى الصراع المستمر إلى تآكل البنية التحتية، وتشتت مراكز القرار الإداري، مما أوجد واقعاً رقمياً مجزأً يفتقر إلى إستراتيجية موحدة قادرة على مواجهة التحديات السيبرانية المعاصرة (World Bank, 2023).

وعليه، فإن المشكلة تتبلور في غياب إطار معياري قانوني-أخلاقي يجمع بين متطلبات الحداثة التقنية والخصوصية القيمية للمجتمع اليمني، وهو ما يجعل من المقاربة المقاصدية ضرورة منهجية لا ترفاً فكرياً، لتوفير مرجعية قادرة على سد الفراغ التنظيمي وتحقيق التوازن بين حماية الحقوق الرقمية والفاعلية الأمنية في ظل ظروف النزاع.

أسئلة البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

كيف أثر الصراع في اليمن على بنية الحوكمة الرقمية من حيث التشريع والمؤسسات والبنية التحتية؟
إلى أي مدى يقدم الفكر الإداري والقانوني المعاصر إطاراً قابلاً للتطبيق في البيئات الهشة مثل اليمن؟
ما حدود إمكانية تكييف النماذج الدولية للحوكمة الرقمية في السياق اليمني؟
كيف يمكن إعادة بناء الحوكمة الرقمية في اليمن وفق مقاربة مقاصدية تتجاوز النماذج الوضعية التقليدية؟

أهداف البحث

تحليل الواقع الفعلي للحوكمة الرقمية في اليمن، وتشخيص الإشكالات القانونية والمؤسسية والتقنية الناتجة عن ظروف الصراع.
تأصيل المفهوم النظري للحوكمة الرقمية في الفكر الإداري والقانوني الحديث، واستنباط الأطر التي يمكن توظيفها في البيئة اليمنية.

تحليل التجارب الدولية في مجال الحوكمة الرقمية، واستخلاص أفضل الممارسات، مع تقييم مدى قابليتها للتطبيق في اليمن.

تأصيل الحوكمة الرقمية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، وبناء نموذج مقاصدي تكاملي يمكن ترجمته إلى إطار تشريعي وتطبيقي في اليمن.

حدود البحث

تقتصر الدراسة موضوعياً على تحليل واقع الحوكمة الرقمية في اليمن من الجوانب التشريعية والمؤسسية والتنظيمية، مع دراسة مقارنة للنموذج الأوروبي والنموذج الماليزي في مجال حماية البيانات وتنظيم الفضاء الرقمي.

أما من الناحية المكانية، فتركز الدراسة على الجمهورية اليمنية بوصفها الحالة الرئيسة للدراسة، مع الاستفادة من التجربتين الأوروبية والماليزية بوصفهما نماذج مقارنة.

ومن الناحية الزمنية، تغطي الدراسة المدة الممتدة من عام (2015م إلى عام 2025م)، وهي المرحلة التي شهدت تحولات جوهرية في البنية المؤسسية للدولة اليمنية نتيجة الصراع، وما ترتب عليه من آثار مباشرة في قطاع الاتصالات والبنية الرقمية والإدارة العامة، فضلاً عن التطورات المتسارعة في التشريعات والسياسات الرقمية على المستويين الإقليمي والدولي.

المنهجية

تتطلب الطبيعة المركبة لإشكالية الحوكمة الرقمية في بيئات الصراع والهشاشة المؤسسية تجاوزاً لمرحلة البحث التقليديّة الأحاديّة؛ إذ لا يمكن الإحاطة بأبعاد هذه الظاهرة بالاعتماد الحصري على التحليل الوصفي أو السرد القانوني المجرد. وبناءً على ذلك، تتبنى هذه الدراسة منهجية كيفية تحليلية تكاملية (Qualitative Analytical Integrative Methodology)، تهدف إلى تفكيك بنية الحوكمة الرقمية في اليمن عبر المزج المنهجي الدقيق بين التحليل القانوني، والدراسة المقارنة، والتأصيل المعيارى المقاصدي، بما يتيح الانتقال من تشخيص الواقع المأزوم إلى بناء نموذج تفسيري وتطبيقي متكامل (Creswell, 2014). ويأتي هذا التدرج المنهجي استجابةً لطبيعة موضوع البحث؛ حيث يُعد فهم الاختلالات المؤسسية والتشريعية في الدولة الهشة شرطاً تأسيسياً يسبق أي محاولة للتنظير أو التقنين.

تنطلق الدراسة في مسارها الأول من توظيف المنهج الاستقرائي التحليلي (Inductive-Analytical Method)، بوصفه أداة لتشخيص الواقع الفعلي للحوكمة الرقمية في اليمن. تركز هذه المرحلة على تحليل البيئة المؤسسية والتشريعية الحالية تحديداً قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية لسنة (2006) وقانون الاتصالات لسنة (1991) وتفكيك الآثار العميقة للصراع على بنية القطاع الرقمي، بهدف رصد الفجوة بين الطموح التشريعي والقدرة الفعلية على التنفيذ. ويمهّد هذا التشخيص الواقعي

الطريق للانتقال إلى مسار التحليل النظري في الفكر الإداري والقانوني المعاصر، بغية استيعاب الأسس المفاهيمية التي تحكم التنظيم الرقمي دولياً، وتحديد الأطر التي يمكن الاستعانة بها لمعالجة الفراغ التنظيمي المحلي. (Hutchinson & Duncan, 2012).

ولمقاربة الحلول الممكنة، توظف الدراسة في مسارها الثاني المنهج القانوني المقارن (Comparative Legal Method)، عن طريق دراسة وتحليل نموذجين دوليين متباينين: النموذج الأوروبي والنموذج الماليزي. وقد جرى اختيار النموذجين الأوروبي والماليزي وفق معايير علمية ووظيفية محددة. فالنموذج الأوروبي يمثل أحد أكثر النماذج تطوراً ونضجاً في مجال الحوكمة الرقمية وحماية البيانات، ويجسد اتجاهات تنظيمية يقوم على الصرامة الحقوقية والمساءلة المؤسسية عبر تشريعات متقدمة، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) وقانون الخدمات الرقمية (DSA) (European Union, 2016). أما النموذج الماليزي فيمثل تجربة آسيوية أكثر مرونة وتدرجاً في التطبيق، تنتمي إلى بيئة اجتماعية وثقافية أقرب نسبياً من الناحية الثقافية إلى السياق اليمني، كما أنه يعكس نموذجاً للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين التحول الرقمي والقدرات المؤسسية المتاحة. (Idris & Abu Bakar, 2021).

وتستند المقارنة بين النموذجين إلى مجموعة من المعايير الرئيسية، تشمل: مستوى حماية البيانات الشخصية، وآليات تنظيم المنصات الرقمية، ودرجة المرونة التشريعية، ومتطلبات الامتثال المؤسسي، والتكلفة التنظيمية، ومدى قابلية التطبيق في البيئات الهشة أو محدودة الموارد. ويهدف هذا الاختيار إلى المقارنة بين نموذج عالي الصرامة التنظيمية ونموذج أكثر مرونة وتدرجاً، بما يسمح باستخلاص العناصر القابلة للتكييف في السياق اليمني دون الوقوع في النقل الحرفي للتجارب الأجنبية.

ولا تقتصر وظيفة القانون المقارن في هذه الدراسة على الوصف أو عرض النماذج الأجنبية، بل توظف المقارنة بوظيفتها المعيارية والإصلاحية (Örücü, 2007) (Normative and Law Reform Function)، عن طريق تقييم الحلول التنظيمية المعتمدة في النماذج المقارنة، واستخلاص المبادئ العامة القابلة للتكييف في البيئة اليمنية، وإعادة صياغتها ضمن إطار تشريعي يتلاءم مع الخصوصية المؤسسية والقيمية للمجتمع اليمني (Michaels, 2019).. وعليه، فإن المقارنة لا تستهدف النقل الحرفي للنصوص القانونية، وإنما تهدف إلى بناء نموذج تنظيمي مستند إلى أفضل الممارسات الدولية بعد إخضاعها لمعيار الملاءمة السياقية والمقاصدية.

كما أن هذه المقارنة لا تقتصر على السرد الوصفي للنصوص، بل تتبع مقاربة وظيفية نقدية تهدف إلى تحليل الفلسفة التنظيمية لكل نموذج؛ حيث يدرس النموذج الأوروبي (GDPR) و (DSA) لتقييم صرامته الحقوقية وتوجهه نحو المساءلة المؤسسية، بينما يحلل النموذج الماليزي (PDPA) و (CMA) لتقييم مرونته وتدرجه في التطبيق المؤسسي. ويهدف هذا الاشتباك المقارن إلى استخلاص الفروق البنيوية وتقييم مدى قابلية استنساخ أو تكييف هذه النماذج في بيئة هشة كاليمن، استناداً إلى مبادئ القانون المقارن التي

تحذر من النقل الحرفي للتشريعات دون مراعاة السياق السوسيوولوجي والمؤسسي للدولة المستقبلية (Zweigert & Kötz, 1998).

غير أن استنساخ النماذج الوضعية المقارنة أو تكييفها الجزئي يظل قاصراً عن تلبية الخصوصية القيمية والاجتماعية للسياق اليمني، وهو ما استدعى تتويج البناء المنهجي بالمسار الثالث المتمثل في المنهج المعياري (Normative Approach) القائم على التأسيس المقاصدي. في هذه المرحلة الحاسمة، لا تستدعي مقاصد الشريعة الإسلامية بوصفها إضافة وعظمية، بل توظف بوصفها إطاراً معيارياً حاكماً وقلتراً نقدياً لتقييم النماذج الوضعية المقارنة. وتعمل هذه المقاربة على تحويل المقاصد الكلية (حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال) إلى ضوابط تشريعية وتنظيمية قابلة للتطبيق، تسد الفراغ الأخلاقي في النماذج المستوردة، وتؤسس لنموذج حوكمة رقمية مقاصدية يوازن بدقة بين متطلبات الحداثة التقنية، وحماية الحقوق الفردية، وصون المصلحة العامة للمجتمع.

وتستند الدراسة في تحليلها إلى إطار الحوكمة الرقمية المتكاملة (Digital Era Governance) بوصفه الإطار النظري المفسر للتحويل الرقمي في الإدارة العامة، مع إعادة تأطيره ضمن منظور مقاصدي يتلاءم مع خصوصية البيئة اليمنية.

الإطار النظري للحوكمة الرقمية

تستند هذه الدراسة إلى إطار الحوكمة الرقمية المتكاملة (Digital Era Governance – DEG) الذي طوره Dunleavy وآخرون بوصفه أحد أبرز النماذج النظرية المفسرة للتحويل الرقمي في الإدارة العامة (Dunleavy et al., 2006). وقد جاء هذا النموذج استجابةً للقصور الذي أظهرته مقاربات الإدارة العامة الجديدة (New Public Management)، عن طريق التركيز على إعادة دمج الوظائف الحكومية، والتحول نحو الخدمات الرقمية المتكاملة، وتوظيف البيانات والتقنيات الحديثة في تحسين الأداء الحكومي وتعزيز المساءلة والشفافية.

ويقوم نموذج الحوكمة الرقمية المتكاملة على ثلاثة مرتكزات رئيسية: إعادة التكامل المؤسسي (Reintegration)، والرقمنة الشاملة للخدمات (Needs-Based Holism)، والتحول الرقمي العميق (Digitalization) (Margetts & Dunleavy, 2013). وتعد هذه المرتكزات أدوات تحليلية مناسبة لفهم واقع الحوكمة الرقمية في البيئات التي تسعى إلى إعادة بناء مؤسساتها في ظل التحديات السياسية والاقتصادية. وتستفيد هذه الدراسة من هذا الإطار النظري في تحليل واقع الحوكمة الرقمية في اليمن، عن طريق تقييم مستوى التكامل المؤسسي، وكفاءة البنية التشريعية والتنظيمية، ومدى قدرة الدولة على تقديم الخدمات الرقمية بصورة متناسقة. غير أن الدراسة لا تكتفي بالإطار الوضعي الذي يقدمه نموذج الحوكمة الرقمية المتكاملة، بل تسعى إلى تطويره وإعادة تأطيره ضمن مرجعية مقاصدية تستوعب الخصوصية القيمية

والاجتماعية للسياق اليمني، بحيث يشكل نموذج الحوكمة الرقمية المتكاملة أساساً تفسيرياً للواقع، بينما تمثل مقاصد الشريعة الإطار المعياري الذي يوجّه عملية الإصلاح التشريعي والتنظيمي المقترح.

أولاً: واقع الحوكمة الرقمية في اليمن في سياق الصراع

يركز هذا التحليل على التطورات التي شهدتها قطاع الحوكمة الرقمية في اليمن خلال الفترة (2015-2025)، وهي الفترة التي تزامنت مع تفاقم الصراع وما نتج عنه من تحولات مؤسسية وتشريعية عميقة. حيث يتشكل واقع الحوكمة الرقمية في اليمن ضمن بيئة بالغة التعقيد تتسم بالفراغ التنظيمي المركب، حيث لا تقتصر الإشكالية على الدمار المادي الذي لحق بالبنية التحتية نتيجة الصراع المستمر، بل تمتد لتشمل تآكل المرجعية القانونية الموحدة وازدواجية المعايير المؤسسية. وتؤكد الأدبيات التنموية المعاصرة أن الدول التي تمرّ بنزاعات مسلحة ممتدة تعاني من تعطل كامل في سلسلة القيمة الرقمية، مما يحول دون قدرة أجهزة الدولة على تقديم خدمات إلكترونية تتسم بالشفافية والمساءلة، ويجعل من التحول الرقمي أداة محتملة لتعزيز اقتصاد الحرب بدلاً من تعزيز الحوكمة الرشيدة (OECD, 2022). وفي الحالة اليمنية، أنتجت هذه الظروف تشظياً سيادياً أدى إلى نشوء أنظمة إدارية متوازية ومراكز قوى متعددة بين صنعاء وعدن، وهو ما حال دون بناء إطار وطني موحد للأمن السيبراني أو إدارة وطنية متكاملة للبيانات. ويشير تقرير بوصلمة التنمية الرقمية إلى أن هذا الانقسام المؤسسي جعل مشاريع الرقمنة في اليمن تدور في حلقة المرحلة الانتهازية (Opportunistic Stage)، حيث تنفذ المبادرات بشكل فردي ومعزول دون أي تنسيق استراتيجي، مما يفرغ الحوكمة الرقمية من مضمونها المؤسسي (UNDP, 2023).

ولا ينفصل هذا الترهل المؤسسي عن حالة الجمود التشريعي التي يعاني منها الفضاء الرقمي اليمني، والتي تتجلى بوضوح في الاعتماد على ترسانة قانونية متقادمة ومزدوجة لا تستوعب تعقيدات العصر السيبراني. فمن جهة، يظل قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم (38) لسنة (1991م) هو الإطار الحاكم للبنية التحتية، وهو تشريع كلاسيكي كتب بعقلية تناسب تكنولوجيا القرن الماضي، حيث انحصر تركيزه في تنظيم الجوانب المادية، كالترددات، والأجهزة، والشبكات السلكية (الجمهورية اليمنية، 1991). ومن جهة أخرى، عندما حاول المشرع اليمني مواكبة التطور التقني بإصدار قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية رقم (40) لسنة (2006م)، جاء هذا التشريع بذهنية تجارية وتوثيقية بحتة؛ إذ انصب تركيزه على إضفاء الحجية القانونية على التوقيع الإلكتروني وتسهيل التجارة، وأغفل تماماً المفاهيم المركزية لـ الحوكمة الرشيدة (الجمهورية اليمنية، 2006). لقد أدى هذا التباين بين قانون ينظم الوسيلة الفيزيائية (1991) وقانون ينظم المعاملة التجارية (2006) إلى خلق مساحة رمادية غابت فيها التشريعات الخاصة بحماية البيانات الشخصية، ومساءلة المنصات الرقمية، وصون الخصوصية من التطفل الخوارزمي أو الاختراقات المنهجية (Digital Watch Observatory, 2025).

ومما يفاقم من خطورة هذا القصور التشريعي والمؤسسي، الهشاشة البالغة التي تعاني منها البنية التحتية التقنية في اليمن، والتي تفتقر إلى أدنى مقومات المرونة الرقمية (Digital Resilience) المطلوبة لبناء نموذج حوكمة مستدام. فالبيانات الإحصائية الحديثة تؤكد أن اليمن يعاني من فقر رقمي حاد، حيث تعتمد البلاد على مسارات دولية محدودة وغير مؤمنة للكابلات البحرية والبرية، مما يجعل الاتصال بالإنترنت عرضة للانقطاعات المتكررة، والتحكمات الجيوسياسية المتباينة. وتوضح تقارير جمعية الإنترنت أن مستوى مرونة الشبكة في اليمن يعد من الأضعف على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما يقوض الثقة في أي خدمات حكومية أو مالية رقمية (Internet Society, 2023). ويترافق هذا الضعف البنيوي مع فجوة وصول هائلة، إذ تشير أحدث الإحصاءات إلى تدني معدلات انتشار الإنترنت الفعلي، مما يحرم قطاعات واسعة من السكان من حقوقهم في الوصول إلى المعلومات والخدمات الأساسية. (DataReportal, 2025).

ومع الإقرار بوجود قصور واضح في الإطار التشريعي اليمني الحالي، فإن ذلك لا يعني غياب الأساس القانوني بصورة كلية؛ إذ يمكن الاستفادة من بعض الأحكام الواردة في قانون الاتصالات لسنة (1991م) وقانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية لسنة (2006م) بوصفها نواة أولية للتنظيم الرقمي. فالأحكام المتعلقة بتنظيم الشبكات والاتصالات، والاعتراف القانوني بالمعاملات والتوقيع الإلكتروني، تمثل مرتكزات تشريعية يمكن تطويرها وتحديثها بدلاً من استبعادها بالكامل. ومن ثم، فإن الإصلاح التشريعي المقترح في هذه الدراسة يقوم على مبدأ التحديث والتطوير التدريجي للنصوص القائمة، بالتوازي مع استحداث قواعد جديدة لمعالجة حماية البيانات الشخصية، وتنظيم المنصات الرقمية، والأمن السيبراني، بما يضمن الاستفادة من التراكم التشريعي الوطني، وعدم القطيعة مع البنية القانونية القائمة.

وتأسيساً على ما سبق، يتضح أن واقع الحوكمة الرقمية في اليمن لا يمثل مجرد تأخر تكنولوجي يمكن معالجته بضخ استثمارات مالية أو استيراد خوادم حديثة، بل هو أزمة بنيوية وتشريعية مركبة. فغياب النصوص القانونية التي تحمي كرامة الفرد الرقمية، وتفكك المؤسسات القادرة على إنفاذ القانون، وضعف البنية التحتية، يجعل من عملية استنساخ النماذج الغربية في الحوكمة (مثل النموذج الأوروبي) ضرباً من العبث التشريعي الذي يصطدم بواقع مغاير تماماً. ومن هنا، تتأكد الحاجة الماسة لتبني مقاربة مقاصدية تتجاوز النصوص الوضعية المتقادمة، وتؤسس لمرجعية أخلاقية وقانونية قادرة على إعادة توجيه الفضاء الرقمي اليمني نحو تحقيق مصالح العباد، ودرء المفاسد عنهم في ظل هذا الانكشاف الاستراتيجي. ثانياً: الحوكمة الرقمية في الفكر الإداري والقانوني المعاصر

يأتي هذا المبحث استجابة مباشرة لسؤال البحث المتعلق بكيفية إسهام التجارب الدولية في تطوير نماذج الحوكمة الرقمية، وحدود إمكانية تكييفها في السياق اليمني. ويهدف إلى الانتقال من مجرد العرض

الوصفي للتجارب المقارنة إلى تحليل منطلقاتها الفكرية والبنائية، وتقييم أدواتها التنظيمية، وصولاً إلى تحديد إمكانات الاستفادة منها في بناء نموذج ملائم للواقع اليمني. وفي هذا الإطار، لا يقتصر التحليل على استعراض التجارب الدولية، بل يتجاوز ذلك إلى تفكيك بنيتها التنظيمية والفلسفية، بما يسمح بفهم أعمق للفروق بين النماذج، وتحديد نقاط القوة والقصور، تمهيداً لتقييم قابليتها نقلها أو تكييفها في بيئات مختلفة، خاصة في الدول المتأثرة بالصراعات. وبناءً على المعايير المشار إليها في المنهجية، تتناول الدراسة نموذجين مختلفين في فلسفة تنظيم الحوكمة الرقمية؛ أولهما النموذج الأوروبي الذي يمثل الاتجاه الحقوقي التنظيمي الصارم، وثانيهما النموذج الماليزي الذي يعكس مقاربة أكثر مرونة وتدرجاً في بناء المنظومة الرقمية.

النموذج الأوروبي

يمثل النموذج الأوروبي أحد أكثر النماذج تقدماً في مجال الحوكمة الرقمية، حيث يقوم على فلسفة تنظيمية، تعتمد على التدخل القانوني الصارم لضمان حماية الحقوق الرقمية وتعزيز المساءلة المؤسسية. ويتجسد ذلك في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، التي أرست نظاماً متكاملاً للحقوق، من أبرزها الحق في الوصول إلى البيانات، وتصحيحها، ومحوها، إلى جانب اشتراط الموافقة الصريحة كأساس لمعالجة البيانات. (Hoofnagle et al., 2019)

ويتميز هذا النموذج بطابع مؤسسي دقيق، حيث ألزم المؤسسات بتعيين مسؤول حماية البيانات (Data Protection Officer)، وفرض الإبلاغ عن خروقات البيانات في مدة لا تتجاوز (72) ساعة، بما يعكس انتقالاً واضحاً نحو تعزيز المسؤولية المؤسسية بدلاً من الاكتفاء بالمسؤولية الفردية.

كما عزز قانون الخدمات الرقمية (DSA) هذا الاتجاه من خلال تنظيم مسؤولية المنصات الرقمية، لا سيما المنصات الكبرى، عبر إلزامها بإجراء تقييمات دورية للمخاطر، وتوفير الشفافية في خوارزميات التوصية، وتطوير آليات الطعن في قرارات المحتوى. (European Commission, 2022; Savin, 2021)

ومع ذلك، فإن هذا النموذج، مع تقدمه، يواجه تحديات جوهرية، أبرزها ارتفاع تكلفة الامتثال وتعقيد الإطار التشريعي، إضافة إلى اعتماده على خلفية فلسفية ليبرالية تركز على الفرد بوصفه محور التنظيم، وهو ما قد يحد من قابليته للتطبيق في السياقات التي تقوم على أبعاد اجتماعية وقيمية وأخلاقية أكثر شمولاً (Kuner et al., 2020; Greenleaf, 2018).

النموذج الماليزي

في المقابل، يقدم النموذج الماليزي مقاربة أكثر مرونة وتدرجاً في تنظيم الحوكمة الرقمية، حيث يسعى إلى تحقيق التوازن بين التطور التقني وحماية الخصوصية دون الوقوع في الصرامة التشريعية المفرطة.

ويتجلى ذلك في قانون حماية البيانات الشخصية (PDPA)، الذي يعتمد على مبادئ عامة مثل الإشعار، والموافقة، والأمن، دون تفصيل قانوني معقد (Abu Bakar, 2018).

ويتميز هذا النموذج بتركيزه على التدرج المؤسسي في التطبيق، حيث يعتمد على نهج الامتثال التدريجي بدلاً من العقوبات الصارمة، مع وجود هيئة تنظيمية متخصصة (Personal Data Protection Commissioner) تمارس دوراً تنظيمياً وإرشادياً في الوقت نفسه.

كما يعكس برنامج "MyDIGITAL" توجه الدولة نحو بناء اقتصاد رقمي تدريجي يأخذ بعين الاعتبار الفجوة الرقمية ومستوى الجاهزية المؤسسية، مما يعزز واقعية التطبيق واستدامته (Malaysia Digital Economy Corporation, 2021).

ومع ذلك، يظل هذا النموذج محدوداً من حيث شمول الحماية القانونية، إذ لا يمتد بنحو كامل إلى القطاع العام، كما يقتصر إلى إطار نظري متكامل يربط الحوكمة الرقمية بمنظومة قيمية وأخلاقية واضحة، مما يجعل بعده الأخلاقي غير مؤطر بنحو منهجي. (Greenleaf, 2014).

التحليل المقارن

تكشف المقارنة بين النموذجين عن تباين واضح في الفلسفة التنظيمية؛ فالنموذج الأوروبي يقوم على الصرامة التشريعية وتعزيز الحقوق الرقمية، عبر تدخل قانوني مكثف، بينما يعتمد النموذج الماليزي على المرونة والتدرج المؤسسي لضمان قابلية التطبيق.

ومن زاوية تحليلية أعمق، يمكن ملاحظة أن النموذج الأوروبي يعكس انتقالاً من التنظيم الذاتي إلى التنظيم القانوني المؤسسي الصارم، في حين يعكس النموذج الماليزي انتقالاً تدريجياً من التنظيم التقليدي إلى الحوكمة التدريجية القائمة على بناء القدرات.

كما أن النموذج الأوروبي، مع قوته التنظيمية، قد يكون مرتفع التكلفة ومعقد التطبيق في البيئات الهشة، بينما يوفر النموذج الماليزي مرونة أعلى لكنه أقل شمولاً من حيث الحماية القانونية.

وتؤكد نتائج المقارنة أن اختيار النموذجين الأوروبي والماليزي لم يكن قائماً على اعتبارات جغرافية أو سياسية، وإنما على التباين الوظيفي بينهما؛ إذ يمثل الأول نموذجاً متقدماً في حماية الحقوق الرقمية، بينما يمثل الثاني نموذجاً أكثر واقعية من حيث متطلبات التطبيق في الدول النامية، الأمر الذي يوفر أساساً ملائماً لبناء نموذج حوكمة رقمية متوازن، يمكن تكييفه مع الظروف اليمنية.

جدول (1): مقارنة بين النموذج الأوروبي والنموذج الماليزي في الحوكمة الرقمية

معيار المقارنة	GDPR (الاتحاد الأوروبي)	DSA (الاتحاد الأوروبي)	النموذج الماليزي (PDPA & CMA)
الهدف الرئيس	حماية البيانات الشخصية والخصوصية	تنظيم المنصات الرقمية والمسؤولية الرقمية	حماية البيانات ودعم التحول الرقمي التدريجي
مستوى حماية البيانات	مرتفع جداً	محدود نسبياً	متوسط إلى مرتفع
تنظيم المنصات الرقمية	غير مباشر	مرتفع ومفصل	محدود
المرونة التشريعية	منخفضة نسبياً	متوسطة	مرتفعة
آليات الامتثال	إلزامية وصارمة مع رقابة مؤسسية قوية	التزامات دورية وتقييم للمخاطر	امتثال تدريجي وإرشادي
التكلفة المؤسسية	مرتفعة	مرتفعة	أقل نسبياً
الحاجة إلى بنية تنظيمية متقدمة	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة
قابلية التطبيق في الدول الهشة	محدودة	محدودة	أعلى نسبياً
نقاط القوة	حماية قوية للحقوق الرقمية	تعزيز مساءلة المنصات والشفافية	المرونة وسهولة التدرج في التطبيق
أبرز القيود	التعقيد وارتفاع التكلفة	الحاجة لقدرات تنظيمية متقدمة	محدودية الحماية مقارنة بالنموذج الأوروبي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (Abu , 2022; European Commission, 2022; Hoofnagle et al., 2019; Bakar, 2018; Greenleaf, 2014).

يتضح من الجدول السابق، أنَّ النموذج الأوروبي يوفر مستوى مرتفعاً من الحماية القانونية والرقابة المؤسسية، إلا أنَّ متطلبات الامتثال والتكلفة التنظيمية المرتفعة تحد من قابليته للتطبيق المباشر في البيئات الهشة. وفي المقابل، يتميز النموذج الماليزي بمرونة أكبر وتدرج مؤسسي يسمح بمواءمته مع الدول النامية ذات الموارد المحدودة. ومن ثمَّ، فإنَّ الدراسة لا تتجه نحو تبني أحد النموذجين بصورة كاملة، وإنما تستهدف الاستفادة من عناصر القوة في كل منهما ضمن إطار تكيفي يتلاءم مع الواقع اليمني.

إشكالية التكيف في السياق اليمني

في ضوء ما سبق، تبرز إشكالية التكيف بوصفها التحدي المركزي أمام تطوير الحوكمة الرقمية في اليمن، نظراً لما يتميز به السياق اليمني من هشاشة مؤسسية، وتعدد مراكز القرار، وضعف البنية التحتية الرقمية، مما يجعل النقل المباشر لأي من هذه النماذج غير ممكن عملياً.

وعليه، فإنَّ التعامل مع هذه النماذج ينبغي أن يقوم على مقاربة التكيف النقدي (Critical Contextual Adaptation)، التي لا تقوم على النقل أو الرفض، بل على إعادة اختيار وتشكيل عناصر من كل نموذج بما يتناسب مع البيئة المحلية.

وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من الصرامة الحقوقية في النموذج الأوروبي، ومن المرونة المؤسسية في النموذج الماليزي، إلا أن هذا الدمج يظل غير كافٍ ما لم يُؤطر ضمن مرجعية معيارية قادرة على توجيه عملية الاختيار والترجيح بين البدائل التنظيمية.

حيث تكشف حدود النماذج المقارنة عن فجوة منهجية، تتمثل في غياب مرجعية قيمية موحدة، تضبط عملية تنظيم الفضاء الرقمي، خاصة في البيئات ذات الخصوصيات الثقافية والدينية المختلفة. ومن ثم، فإن معالجة هذه الفجوة لا تتحقق عبر النقل أو التكيف الجزئي فقط، بل عبر بناء إطار معياري بديل قادر على إعادة توجيه الحوكمة الرقمية.

وفي هذا الإطار، تبرز مقاصد الشريعة الإسلامية بوصفها مرجعية معيارية يمكن عبرها تحويل القيم الأخلاقية إلى ضوابط تنظيمية، بما يحقق التوازن بين حماية الحقوق وتحقيق المصلحة العامة، وهو ما سيجري تناوله في المبحث التالي، بوصفه الإطار المؤسس للنموذج المقترح.

ثالثاً: المقاصد الشرعية باعتبارها إطاراً معيارياً ونموذجاً تكاملياً للحوكمة الرقمية
ينطلق هذا المبحث من معالجة أحد أوجه القصور التي كشفت عنها النماذج المعاصرة للحوكمة الرقمية، والمتمثلة في محدودية قدرتها على استيعاب البعد القيمي والأخلاقي في تنظيم الفضاء الرقمي، مع ما حققته من تطور تقني وتشريعي. ومن ثم، يهدف هذا الطرح إلى بيان إمكانية بناء نموذج حوكمة رقمية يستند إلى إطار معياري قادر على تحقيق التوازن بين الكفاءة التنظيمية والمرجعية القيمية والأخلاقية، وذلك عبر توظيف مقاصد الشريعة الإسلامية بوصفها أساساً منهجياً لإعادة توجيه الحوكمة الرقمية في السياق اليمني.

وقد استقر في الفكر المقاصدي أن الشريعة الإسلامية إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم، عن طريق حفظ المقاصد: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وهي في جوهرها لا تمثل مجرد قواعد فقهية نظرية، بل تشكل منظومة قيمية وأخلاقية متكاملة، تضبط السلوك الإنساني في مختلف مجالات الحياة. ومن هذا المنطلق، فإن إدماج المقاصد في مجال الحوكمة الرقمية لا يعد إضافة شكلية، بل يمثل تأسيساً لمعيار أخلاقي حاكم يوجه التشريع والتنظيم في البيئة الرقمية، ويضمن اتساقهما مع القيم التي يقوم عليها المجتمع (الشاطبي، 2004؛ ابن عاشور، 2006).

وفي هذا السياق، تتجلى الحوكمة الرقمية - وفق المقاربة المقاصدية - بوصفها منظومة أخلاقية قبل أن تكون تقنية أو إجرائية، حيث تنطلق من الإنسان باعتباره محور التنظيم، لا مجرد متلقٍ للخدمة الرقمية، بل فاعلاً أخلاقياً مسؤولاً داخل هذا الفضاء. ويترتب على ذلك أن حماية البيانات الشخصية، وصون الخصوصية، وضمان الشفافية في معالجة المعلومات، لا تفهم فقط باعتبارها التزامات قانونية، بل باعتبارها واجبات أخلاقية متفرعة عن مبدأ حفظ الكرامة الإنسانية، وهو ما تؤكد عليه أيضاً الأدبيات المعاصرة في أخلاقيات المعلومات التي تربط بين التنظيم الرقمي والثقة المجتمعية (Floridi, 2013; Mittelstadt et al., 2016).

ولا يقف هذا التنظيم عند حدود الفرد، بل يمتد بطبيعته إلى الأسرة بوصفها الحاضنة الأولى للقيم والأخلاق، حيث تبرز الحاجة إلى سياسات رقمية تعزز الحماية الوقائية، لا سيما فيما يتعلق بحماية القاصرين من المخاطر الرقمية، مثل الاستغلال أو التعرض للمحتوى الضار، وهو ما يندرج ضمن مقصد حفظ النسل، ويعكس البعد الأخلاقي للحوكمة الرقمية في بعدها الاجتماعي. كما يتوسع هذا الإطار ليشمل المجتمع ككل، حيث يصبح الفضاء الرقمي مجالاً عاماً يتطلب ضبطاً يوازن بين حرية التعبير ومتطلبات حماية النظام العام، استناداً إلى قواعد فقهية كلية، مثل قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، التي توفر أساساً مرئياً لتنظيم المحتوى الرقمي دون الإخلال بالحقوق الأساسية.

وفي هذا المستوى أيضاً، يظهر مقصد حفظ العقل بوصفه محدداً أساسياً لمواجهة التحديات المعرفية المرتبطة بالعصر الرقمي، وعلى رأسها التضليل المعلوماتي والتلاعب الخوارزمي، مما يقتضي بناء بيئة رقمية تقوم على الموثوقية والشفافية، بما يضمن سلامة الوعي الفردي والجماعي.

ولا يقتصر دور المقاصد الشرعية على توجيه السياسة التشريعية بصورة عامة، بل يمكن ترجمتها إلى قواعد قانونية محددة قابلة للتطبيق والرقابة. ومن ثم، فإن مقصد حفظ العقل في البيئة الرقمية لا يبقى مجرد قيمة أخلاقية مجردة، وإنما يمكن أن يشكل أساساً لالتزامات قانونية تستهدف الحد من ممارسات التضليل المعلوماتي والتأثير الخوارزمي غير الشفاف.

مثال تشريعي مقترح

مادة (...): تلتزم المنصات الرقمية التي تقدم خدماتها للجمهور بالإفصاح عن المعايير الأساسية التي تعتمد عليها أنظمة التوصية والترتيب الآلي للمحتوى متى كان لهذه الأنظمة تأثير جوهري في وصول المستخدمين إلى المعلومات. كما تلتزم باتخاذ التدابير المناسبة للحد من نشر المحتوى المضلل أو المتلاعب به رقمياً، وتمكين المستخدمين من الإبلاغ عنه، دون الإخلال بحرية التعبير المكفولة قانوناً. ويعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بالعقوبات أو التدابير التنظيمية التي تحددها اللائحة التنفيذية.

ويمثل هذا النموذج التشريعي تطبيقاً عملياً لمقصد حفظ العقل في البيئة الرقمية، إذ يهدف إلى حماية قدرة الأفراد على تكوين المعرفة واتخاذ القرارات بصورة واعية، عن طريق تعزيز الشفافية الخوارزمية والحد من الممارسات التي تؤدي إلى التضليل أو التلاعب بالمعلومات.

أما على مستوى الدولة، فإن الحوكمة الرقمية تبرز بوصفها مسؤولية مؤسسية تتطلب بناء إطار قانوني وتنظيمي متكامل، لا يقتصر على سنّ القواعد، بل يمتد إلى ضمان فعاليتها عبر مؤسسات قادرة على التنفيذ والرقابة، بما يعكس تحولاً من نموذج الدولة المتحكمة إلى الدولة الممكنة التي توازن بين التنظيم والتمكين.

وانطلاقاً من هذا التأسيس، يتضح أنّ بناء حوكمة رقمية فعّالة لا يمكن أن يقوم على تدخلات جزئية أو معالجات تنظيمية متفرقة، بل يتطلب إطاراً تكاملياً يعيد صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة في البيئة الرقمية. ويقوم هذا الإطار على تفاعل أبعاد متعددة، في مقدمتها البعد الحقوقي الذي يكرّس منظومة متكاملة من الحقوق الرقمية، تشمل حماية البيانات الشخصية، وصون الخصوصية، والحق في المعرفة بشأن كيفية معالجة البيانات، والاعتراض على القرارات الآلية التي قد تؤثر في المراكز القانونية للأفراد. ويرتبط بذلك بُعد تنظيمي يفرض التزامات واضحة على الفاعلين في الفضاء الرقمي، لا سيما المنصات الرقمية، بما يضمن مسؤوليتها عن المحتوى، والتزامها بحماية المستخدمين، وتوفير آليات فعّالة للإبلاغ والتظلم، دون أن يتحول ذلك إلى رقابة مفرطة تقيد الحريات.

ويمتد هذا البناء ليشمل البعد المؤسسي، حيث تبرز الحاجة إلى إنشاء هيكل تنظيمي مستقل تتولى تنظيم الفضاء الرقمي ومراقبة الامتثال، بما يعزز الثقة في النظام الرقمي، ويضمن فعالية تطبيق القواعد القانونية. كما يتضمن هذا الإطار التزام الجهات العامة بالتحول الرقمي التدريجي، بما يحقق الكفاءة وسهولة الوصول إلى الخدمات، إلى جانب إدماج الأمن السيبراني ضمن منظومة الحوكمة، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حماية المصالح الأساسية للأفراد والمجتمع، وهو ما يتسق مع مقاصد حفظ النفس والمال.

الحكومة الرقمية بوصفها مسؤولية تشاركية

ولا يقتصر تحقيق الحوكمة الرقمية على أجهزة الدولة والهيئات التنظيمية وحدها، بل يقوم بطبيعته على تفاعل مجموعة من الفاعلين الذين يشكلون البيئة الرقمية بمختلف مكوناتها. فالإطار الجانبي للحكومة، تؤدي شركات الاتصالات ومشغلو الإنترنت دوراً محورياً في ضمان استمرارية الخدمات الرقمية وحماية البنية التحتية، كما تضطلع البنوك الإلكترونية ومزودو خدمات الدفع الرقمي بمسؤولية جوهرية في حماية المعاملات المالية والحد من مخاطر الاحتيال السيبراني. وتسهم شركات التقنية والمنصات الرقمية في إدارة البيانات والمحتوى والخوارزميات المؤثرة في تشكيل الوعي العام، في حين تمارس منظمات المجتمع المدني والجهات المدافعة عن الحقوق الرقمية دوراً رقابياً يساهم في تعزيز الشفافية وحماية حقوق المستخدمين. (Raymond & DeNardis, 2015).

ومن هذا المنطلق، فإن النموذج المقاصدي المقترح لا يتبنّى تصوراً مركزياً يجعل الدولة الفاعل الوحيد في الحوكمة الرقمية، وإنما يقوم على مقاربة تشاركية متعددة الأطراف (Multi-Stakeholder) (Nye, 2014) (Governance)، تتوزع فيها المسؤوليات والالتزامات بين مختلف الفاعلين وفقاً لأدوارهم وتأثيرهم في البيئة الرقمية. ويعدّ هذا التوزيع العملي للمسؤوليات أكثر اتساقاً مع مقاصد الشريعة التي تقوم على مبدأ التعاون والشورى على تحقيق المصالح العامة ومنع أسباب الضرر والفساد، بما يضمن بناء فضاء رقمي أكثر استدامة وفعالية (الريسوني، 2014).

حوكمة تدفق البيانات في البيئات المنقسمة مؤسسياً

تكتسب الحوكمة الرقمية في اليمن بُعداً إضافياً يرتبط بطبيعة الانقسام المؤسسي وتعدد الجهات القائمة على إدارة بعض الخدمات والبنى الرقمية، الأمر الذي يثير تساؤلات تتعلق بكيفية تنظيم البيانات التي تنتقل بين مناطق أو جهات تخضع لأطر إدارية وتنظيمية مختلفة. وتبرز هذه الإشكالية بصورة خاصة في مجالات الخدمات المالية الرقمية، وأنظمة الدفع الإلكتروني، وخدمات الاتصالات، وغيرها من الأنشطة التي تعتمد على تبادل البيانات بصورة مستمرة.

ومن المنظور المقاصدي، تمس هذه المسألة مقصد حفظ العرض عبر حماية الخصوصية والبيانات الشخصية من الوصول غير المشروع أو الاستخدام غير المصرح به، كما تتصل بمقصد حفظ المال بالنظر إلى ما قد يترتب على تسرب البيانات المالية أو إساءة معالجتها من أضرار اقتصادية تمس الأفراد والمؤسسات. ولذلك، فإن النموذج المقاصدي المقترح يفترض خضوع البيانات لمعايير موحدة للحماية والسرية، وسلامة المعالجة، بغض النظر عن الجهة أو النطاق الإداري الذي تنتقل إليه، بما يضمن استمرارية الحماية القانونية للبيانات في جميع مراحل جمعها وتخزينها ونقلها واستخدامها.

كما يقتضي ذلك تبني قواعد تنظيمية واضحة لحوكمة تبادل البيانات بين مختلف الفاعلين في البيئة الرقمية، بما يمنع استغلال الانقسام المؤسسي للإضرار بالحقوق الرقمية أو بالمصالح المالية للأفراد، ويعزز الثقة في المعاملات والخدمات الرقمية على المستوى الوطني (Kunisky, 2020).

غير أن صياغة هذه القواعد التنظيمية الموحدة لحوكمة تدفق البيانات، في ظل بيئة تعاني من الانقسام، تفرض تحدياً تشريعياً وتنفيذياً مزدوجاً؛ إذ لا يمكن إرساء هذه المعايير دفعة واحدة دون مراعاة الواقع على الأرض. ومن هذا المنطلق، لا تكتمل القيمة العلمية لهذا النموذج إلا بقدرته على التحول إلى مسار عملي قابل للتطبيق، خاصة في سياق يتسم بالتعقيد المؤسسي والهشاشة السياسية كما هو الحال في اليمن. ومن ثم، فإن تفعيل هذا النموذج يقتضي اعتماد مقاربة تدريجية تراعي هذه الخصوصية، حيث يبدأ المسار ببناء الحد الأدنى من الإطار التشريعي والمؤسسي، بالتوازي مع توحيد الرؤية بين الجهات المعنية وتحديد أولويات الإصلاح. ثم يتطور لاحقاً نحو تعزيز القدرات المؤسسية، وتطوير الخدمات الرقمية بصورة تدريجية، مدعوم بالاستثمار في البنية التحتية والموارد البشرية، وصولاً إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل الرقمي الذي يتيح ربط الأنظمة الحكومية، وتعزيز كفاءة الأداء العام.

وفي هذا الإطار، تؤكد الأدبيات الحديثة في إصلاح القطاع العام أن نجاح النماذج التنظيمية في الدول الهشة لا يرتبط فقط بجودة التصميم التشريعي، بل بمدى قدرتها على التكيف مع الواقع، واعتمادها على التدرج في التنفيذ وبناء الثقة المؤسسية، بدل اللجوء إلى استنساخ نماذج جاهزة قد لا تتناسب مع السياق المحلي (Andrews, 2013; Grindle, 2004). ومن ثم، فإن النموذج المقاصدي المقترح لا يقوم على النقل الحرفي للتجارب المقارنة، بل يعتمد على إعادة تركيبها ضمن إطار قيمي وأخلاقي مستمد من مقاصد

الشرعية، بما يتيح تحقيق التوازن بين متطلبات الحداثة الرقمية وثوابت الهوية المجتمعية، ويمنح الحوكمة الرقمية بعداً يتجاوز الجانب التقني إلى أفق أكثر شمولاً واتساقاً مع طبيعة المجتمع. منهجية الترجيح المقاصدي في البيئة الرقمية

إنَّ اعتماد المقاصد الشرعية إطاراً معيارياً للحوكمة الرقمية لا يعني انتفاء احتمالات التعارض بين المصالح والقيم التي تسعى هذه المقاصد إلى حمايتها، بل قد تبرز في البيئة الرقمية حالات تتزاحم فيها المقاصد أو تتعارض فيها بعض المصالح المحمية قانوناً، الأمر الذي يستوجب اللجوء إلى منهجية ترجيحية منضبطة تستند إلى قواعد تعارض المصالح والترجيح المقاصدي (الريسوني، 2014؛ عودة، 2014).

وفي هذا السياق، يعتمد النموذج المقترح على مجموعة من الضوابط الترجيحية، من أبرزها: تقديم المقاصد الضرورية على الحاجية والتحسينية، وتقديم دفع المفسدة الكبرى على جلب المصلحة الأدنى، واختيار أخف الضررين عند تعذر الجمع، إلى جانب مراعاة مآلات الأفعال والقرارات التنظيمية وآثارها المتوقعة على الأفراد والمجتمع.

وتظهر تجليات هذه المنهجية بوضوح عند وقوع تعارض بين مقصد "حفظ النفس" (الذي يوجب على الدولة اتخاذ تدابير سيبرانية ومراقبة البيانات لحماية الأمن العام والمرافق الحيوية)، ومقصد "حفظ العقل والمال" (الذي يقتضي كفالة حرية الوصول إلى المعلومات ومكافحة التضليل الرقمي مع حماية الخصوصية). وفي هذه الحالة، يرفض النموذج المقاصدي تغليب الهاجس الأمني (حفظ النفس) بصورة مطلقة تؤدي إلى إبطال المقاصد الأخرى، بل يعمل قاعدة "الجمع والتوفيق" عبر منظومة الرقابة القضائية والمؤسسية الدقيقة؛ فلا تكون التدابير الاستثنائية مشروعة إلا بقدر الضرورة الملجئة، وبما يحقق التناسب بين الهدف الأمني والقيود المفروضة على الحقوق الرقمية (Susskind, 2021).

ومن ثم، فإنَّ النموذج المقاصدي المقترح لا يقوم على تراتبية جامدة للحقوق، وإنما يعتمد منهج الموازنة والترجيح وفقاً لطبيعة المصلحة أو المفسدة - محل النزاع -، بما يحقق أكبر قدر ممكن من التوافق بين متطلبات الحماية الرقمية والحقوق والحريات الأساسية على نحو يمنع تحول تدابير حماية الأمن إلى وسيلة للمساس غير المبرر بالخصوصية أو بحرية تدفق المعلومات المتصلة بوعي المجتمع وقدراته الاقتصادية (Alexy, 2010).

النتائج والمناقشة

بعد استقراء الواقع المؤسسي اليمني والنماذج التشريعية المقارنة، اتضحت نتيجة جوهرية مضادة أن الاستنساخ الحرفي للأطر التنظيمية الغربية، كاللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، قد يوفر حلولاً إجرائية صلبة، ولكنه يعجز عن التجذُّر في بيئات تفتقر إلى الاستقرار المؤسسي والانسجام القيمي. وأظهرت الدراسة أنَّ تطوير الحوكمة الرقمية في اليمن لا يستلزم القطع مع المنظومة القانونية القائمة، بل يمكن أن يستند إلى تحديث بعض النصوص الواردة في قانون الاتصالات لسنة (1991م) وقانون أنظمة الدفع

والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية لسنة (2006م)، مع استكمال الجوانب التشريعية غير المنظمة.

كما أظهرت الدراسة أن فعالية الحوكمة الرقمية لا تعتمد على الدولة وحدها، بل تتطلب إشراك مختلف الفاعلين في البيئة الرقمية، بما في ذلك شركات الاتصالات، ومقدمو الخدمات الرقمية، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني، الأمر الذي يجعل نموذج الحوكمة التشاركية أكثر ملاءمة من النماذج المركزية التقليدية في البيئات الهشة.

وفي هذا السياق، تبرز مقاصد الشريعة الإسلامية لا بوصفها بديلاً فقهيًا يعزل الفضاء الرقمي عن التطور العالمي، بل كفلسفة تشريعية ونظامية عليا (Systems Approach) تمنح القوانين الرقمية روحاً أخلاقية ومرجعية معيارية، تتناسب مع الهوية الثقافية للمجتمع، وتوفر مرونة استثنائية لاستيعاب النوازل التقنية المعقدة (Auda, 2008). بناءً على ذلك، تعيد هذه الدراسة هندسة الحوكمة الرقمية عبر إسقاط مقاصد الشريعة على أركان الفضاء السيبراني، لتتحول من مفاهيم تجريدية إلى سياسات عامة وملزمات قانونية. ويتجلى هذا النموذج المقاصدي بدايةً في إعادة تعريف مقصد حفظ النفس؛ إذ لم يعد هذا الحفظ مقتصرًا على درء الاعتداء المادي المباشر، بل امتد ليشمل السلامة السيبرانية الحيوية (Cyber-Physical Safety). ففي عصر إنترنت الأشياء والرقمنة الشاملة، أصبح اختراق قواعد البيانات الصحية، أو تعطيل البنية التحتية الحيوية كشبكات المياه والكهرباء عبر الهجمات السيبرانية، تهديدًا مباشرًا لحياة الإنسان، مما يجعل الاستثمار في الأمن السيبراني السيادي وتأمين الخوادم الوطنية واجباً شرعياً وقانونياً لا يقبل التأجيل. ويتلزم هذا الحفظ بنحو عضوي مع مقصد حفظ العقل، والذي يواجه اليوم تحديات غير مسبقة تتمثل في التلاعب الخوارزمي، وحملات التضليل الممنهج، وتقنيات التزييف العميق (Deepfakes) التي تستهدف تزييف الوعي الجمعي والتأثير على الاستقلالية المعرفية للفرد. ومن هنا، تفرض المقاربة المقاصدية على مؤسسات الحوكمة إلزام المنصات الرقمية بمعايير الشفافية الخوارزمية، ومكافحة المحتوى المضلل، وتعزيزاً للأمن المعرفي وحماية للعقل البشري من الاستلاب الرقمي (Floridi, 2018).

ولا يكتمل هذا البناء التنظيمي دون التطرق إلى مقصد حفظ العرض والنسل، والذي يجد ترجمته القانونية المعاصرة الأبرز في حماية البيانات الشخصية والخصوصية (Data Privacy). إن صون كرامة الإنسان في الفضاء الرقمي يتطلب تشريعات صارمة تجرم الاستغلال التجاري غير المصرح به للبيانات، وتقتصدى لجرائم الابتزاز الإلكتروني والتشهير، وتضمن حق المستخدم في النسيان الرقمي (Right to be Forgotten). وهذا البعد تحديدًا هو ما يفتقر إليه قانون المعاملات اليمني لعام (2006) الذي أغفل تماماً حرمة الفضاء الخاص. ويمتد هذا القصور التشريعي ليشمل مقصد حفظ المال؛ فبينما ركزت القوانين القديمة على مجرد إثبات صحة التوقيع الإلكتروني، يوجب الإطار المقاصدي الحديث تأسيس حوكمة مالية رقمية شاملة، تتضمن تشفير المعاملات، ومكافحة الاحتيال السيبراني، وتأمين الأصول الرقمية، وحماية حقوق الملكية الفكرية من القرصنة، بما يضمن استقرار الدورة الاقتصادية في بيئة افتراضية آمنة.

وتتوج هذه الهندسة التشريعية بمقصد حفظ الدين، والذي يمثل المظلة القيمية والأخلاقية (Ethical Umbrella) التي تضبط حركة المقاصد الأربعة السابقة. ولا يقصد بحفظ الدين هنا فرض رقابة أيديولوجية تقيد حرية الوصول إلى المعلومات، بل ترسيخ ميثاق أخلاقي رقمي يمنع تحول الفضاء السيبراني إلى بيئة حاضنة للتطرف، أو خطاب الكراهية، أو انتهاك السيادة الثقافية للمجتمع. وتخلص الدراسة من هذا التحليل إلى أن دمج المقاصد الشرعية في صلب تشريعات الحوكمة الرقمية يسهم في سد الفجوة التنظيمية في اليمن، وينقل التعامل مع المستخدم من كونه مجرد صاحب بيانات (Data Subject) في النماذج المادية، إلى اعتباره إنساناً مكرماً تصان حقوقه المادية والمعنوية بموجب مرجعية تشريعية مستدامة.

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن تحقيق حوكمة رقمية فعالة في اليمن لا يمكن أن يجري عبر استنساخ النماذج الدولية الجاهزة أو الاكتفاء بالمقاربات التقنية البحتة، بل يتطلب إعادة تأسيس الإطار الحاكم للفضاء الرقمي على أسس تكاملية تستوعب الهشاشة المؤسسية والخصوصية القيمية للمجتمع. وقد أثبتت الدراسة أن محدودية فعالية النماذج المقارنة في البيئات المتأثرة بالصراعات، مقترنة بالفراغ التشريعي في الحالة اليمنية، تفرض ضرورة تبني مقاربة بديلة تتجاوز سد فجوة التصميم والواقع إلى بناء نموذج حوكمة يستند إلى مرجعية معيارية عليا. وفي هذا السياق، يبرز التأصيل المقاصدي بوصفه أداة منهجية رصينة قادرة على جسر الهوة بين القانون والأخلاق، وتحويل الكليات الشرعية إلى ضوابط تنظيمية قابلة للتطبيق، بما يمنح الحوكمة الرقمية مشروعية مجتمعية وفاعلية سيادية في آن واحد. وتتجلى القيمة العلمية لهذه الورقة في تقديم نموذج تكاملي يتجاوز الثنائية التقليدية بين الأصالة والمعاصرة، عبر الدمج بين التحليل القانوني المقارن والتأصيل المقاصدي، لإيجاد إطار من قابل للتكييف في بيئات النزاع. غير أن هذا النموذج المرجعي، على أهميته النظرية، يظل بحاجة إلى استكمال تطبيقي عبر دراسات ميدانية، واختبارات مؤسسية، لتقييم مدى قابليته للتنفيذ، وتحديد آليات تفعيله واقعياً. وبذلك، يفتح هذا البحث أفقاً أبستمولوجياً لإعادة التفكير في الحوكمة الرقمية بوصفها منظومة (قانونية-أخلاقية) متكاملة لا مجرد أداة إدارية، وهو ما يمثل مدخلاً إلزامياً لبناء سياسات رقمية أكثر اتساقاً مع كرامة الإنسان واحتياجات التنمية المستدامة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، والتي أظهرت أن القصور في الحوكمة الرقمية في اليمن يرتبط بالفراغ التشريعي، وتفكك البنية المؤسسية، وغياب المقاربة القيمية، يوصي البحث بالآتي:

تفعيل المقاصد الشرعية باعتبارها إطاراً معيارياً تشريعياً؛ يوصى بتبني مقاصد الشريعة الإسلامية بوصفها مرجعيةً علياً لضبط السياسات الرقمية، بحيث تترجم الكليات الخمس إلى نصوص قانونية تطبيقية كاعتبار حماية البيانات الشخصية جزءاً من مقصد حفظ العرض، والأمن السيبراني امتداداً لحفظ النفس والمال، بما يربط التنظيم القانوني بالبعد الأخلاقي للمجتمع.

تحديث الإطار القانوني وتجاوز التشريعات القديمة؛ الإسراع في صياغة قانون إداري متكامل للحكومة الرقمية يتجاوز القصور في قانون المعاملات الإلكترونية رقم ((40 لسنة 2006))، ويعالج بصورة تكاملية قضايا الخصوصية، وتنظيم المنصات الرقمية، والجرائم السيبرانية، للحد من التجزئة التشريعية الحالية. تأسيس هيئة سيادية مستقلة للحكومة الرقمية؛ إنشاء جهة تنظيمية وطنية عليا تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتعمل بمنأى عن التجاذبات السياسية والانقسام المؤسسي، لتتولى مهام توحيد المعايير التقنية، ومراقبة الامتثال، وتأمين السيادة الرقمية للدولة.

اعتماد التدرج لتقليص فجوة التصميم والواقع؛ تبني مقاربة مرحلية في التحول الرقمي تراعي الهشاشة المؤسسية وضعف البنية التحتية في اليمن، وتجنب الاستنساخ المفاجئ للنماذج الدولية المعقدة، بما يضمن قابلية التطبيق الفعلي للنصوص القانونية.

الاستثمار المزدوج في البنية التقنية والبشرية؛ تعزيز المرونة الرقمية عبر تأمين البنية التحتية للاتصالات، وبناء الكوادر الوطنية المتخصصة في أمن المعلومات وفقه النوازل الرقمية، بما يضمن استدامة نموذج الحكومة.

تعزيز الحكومة الرقمية متعددة الأطراف؛ يوصى بإشراك شركات الاتصالات والمؤسسات المالية الرقمية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المدافعة عن الحقوق الرقمية في عملية صياغة السياسات الرقمية ومتابعة تنفيذها، بما يعزز الشفافية، ويحقق التوازن بين التنظيم والابتكار.

وضع إطار وطني موحد لحكومة البيانات؛ يوصى بتطوير معايير وطنية موحدة لتنظيم جمع البيانات، وتبادلها، وتخزينها، ونقلها بين مختلف الجهات العامة والخاصة، بما يضمن استمرارية الحماية القانونية للبيانات الشخصية والمالية في جميع مراحل المعالجة.

مقترحات بحث مستقبلية

في ضوء حدود هذا البحث، يمكن اقتراح الاتجاهات البحثية الآتية:
التقييم التشريعي؛ مدى فاعلية النموذج المقاصدي المقترح للحكومة الرقمية؛ دراسة استشرافية لتطبيقه في البيئة التشريعية اليمنية.
الدراسات الميدانية؛ قياس فجوة التصميم والواقع في التحول الرقمي الحكومي؛ دراسة ميدانية على مؤسسات قطاع الاتصالات في اليمن.

التنظيم المؤسسي؛ الضوابط القانونية والإدارية لضمان استقلالية الهيئات التنظيمية الرقمية في الدول التي تعاني من انقسام مؤسسي.

الدراسات المقارنة؛ إشكاليات استنساخ قوانين حماية البيانات الأوروبية (GDPR) في الدول النامية؛ دراسة مقارنة في ضوء الخصوصية الثقافية.

الأمن القومي؛ الأمن السيبراني كمتطلب لسيادة الدولة في بيئات النزاع الممتد؛ حالة اليمن.

فقه النوازل الرقمية؛ المسؤولية المدنية والجناحية لكيانات الذكاء الاصطناعي؛ دراسة تأصيلية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

الأثر التنموي؛ التقييم الاقتصادي والاجتماعي للفراغ التنظيمي في الفضاء الرقمي وانعكاساته على خطط التنمية المستدامة.

المراجع

ابن عاشور، محمد الطاهر (2006)، مقاصد الشريعة الإسلامية (تحقيق محمد الطاهر الميساوي)، دار النفائس.

الجمهورية اليمنية (1991)، القرار الجمهوري بالقانون رقم (38) لسنة 1991م بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية.

الجمهورية اليمنية (2006)، القانون رقم (40) لسنة 2006م بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية. الجريدة الرسمية.

الريسوني، أحمد (2014)، الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية، دار الكلمة للنشر والتوزيع.

الشاطبي، أبو إسحاق (2004)، الموافقات (تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان)، دار ابن عفا.

عودة، جاسم (2014)، مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

كمالي، محمد هاشم (2008)، مقاصد الشريعة الإسلامية: تعريفها، أهميتها، وطرق إثباتها، دار المجد.

Abu Bakar, M. A. (2018). Personal Data Protection Act 2010: Law and practice in Malaysia. Sweet & Maxwell.

Alexy, R. (2010). A theory of constitutional rights (J. Rivers, Trans.). Oxford University Press.

Andrews, M. (2013). The limits of institutional reform in development: Changing rules for realistic solutions. Cambridge University Press.

<https://doi.org/10.1017/CBO9781139169127>

Auda, J. (2008). Maqasid al-Shariah as a philosophy of Islamic law: A systems approach. International Institute of Islamic Thought (IIIT).

<https://doi.org/10.2307/j.ctvkc1w09>

- Bannister, F., & Connolly, R. (2014). ICT, public values and good governance: A multi-perspective approach. *Government Information Quarterly*, 31(1), 119–128.
<https://doi.org/10.1016/j.giq.2013.05.016>
- Creswell, J. W. (2014). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (4th ed.). SAGE Publications.
- DataReportal. (2025). *Digital 2025: Yemen*. <https://datareportal.com/reports/digital-2025-yemen>
- Dawes, S. S. (2008). The evolution and continuing challenges of e-governance. *Public Administration Review*, 68(s1), S86–S102. <https://doi.org/10.1111/j.1540-6210.2008.00979.x>
- Digital Watch Observatory. (2025). *Yemen: Digital policy and governance profile*. <https://dig.watch/countries/yemen>
- European Commission. (2022). *The Digital Services Act: Ensuring a safe and accountable online environment*. European Union. <https://ec.europa.eu/digital-strategy/policies/digital-services-act-package>
- Floridi, L. (2013). *The ethics of information*. Oxford University Press.
<https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199641598.001.0001>
- Floridi, L. (2018). Soft ethics and the governance of the digital. *Philosophy & Technology*, 31(1), 1-8. <https://doi.org/10.1007/s13347-018-0303-9>
- Greenleaf, G. (2014). *Asian data privacy laws: Trade and human rights perspectives*. Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199674060.001.0001>
- Greenleaf, G. (2018). Global data privacy laws 2017: 120 laws including GDPR and Privacy Shield. *International Data Privacy Law*, 8(1), 3-23.
<https://doi.org/10.1093/idpl/ix019>
- Grindle, M. S. (2004). Good enough governance: Poverty reduction and reform in developing countries. *Governance*, 17(4), 525-548. <https://doi.org/10.1111/j.0952-1895.2004.00256.x>
- Heeks, R. (2002). Information systems and developing countries: Failure, success, and local improvisations. *The Information Society*, 18(2), 101–112.
<https://doi.org/10.1080/01972240290075039>
- Hoofnagle, C. J., van der Sloot, B., & Borgesius, F. Z. (2019). The European Union General Data Protection Regulation: What it is and what it means. *Information & Communications Technology Law*, 28(1), 65-98.
<https://doi.org/10.1080/13600834.2019.1573501>
- Hoque, M. R. (2026). A Comparative Evaluation of Zakat Management Systems: Lessons from the Malaysian Model and Challenges in Bangladesh. *Journal of Social Studies*, 32.(4)

- Hutchinson, T., & Duncan, N. (2012). Defining and describing what we do: Doctrinal legal research. *Deakin Law Review*, 17(1), 83–119.
<https://doi.org/10.21153/dlr2012v17n1art70>
- Internet Society. (2023). Pulse: Internet resilience in Yemen.
<https://pulse.internetsociety.org/resilience>
- Kuner, C., Bygrave, L. A., Docksey, C., & Drechsler, L. (2020). *The EU General Data Protection Regulation (GDPR): A commentary*. Oxford University Press.
- Kunisky, J. (2020). Data governance in fragmented states: Navigating regulatory gaps and institutional overlap. *Journal of Cyber Policy*, 5(2), 204-223.
- Malaysia Digital Economy Corporation. (2021). *MyDIGITAL: Malaysia digital economy blueprint*. Economic Planning Unit, Prime Minister's Department.
- Mittelstadt, B. D., Allo, P., Taddeo, M., Wachter, S., & Floridi, L. (2016). The ethics of algorithms: Mapping the debate. *Big Data & Society*, 3(2), 1-21.
<https://doi.org/10.1177/2053951716679679>
- Nye, J. S. (2014). The regime complex for managing global cyber activities. *Global Commission on Internet Governance Paper Series*, (1), 1-20.
- OECD. (2022). *The impact of conflict on digital transformation in fragile states*. OECD Publishing.
- Raymond, M., & DeNardis, L. (2015). Multistakeholderism: Anatomy of an inchoate global institution. *International Organisations Research Journal*, 10(4), 114-135.
- Savin, A. (2021). *EU Internet Law* (3rd ed.). Edward Elgar Publishing.
- Susskind, J. (2021). *Future politics: Living together in a world transformed by tech*. Oxford University Press.
- UNDP. (2023). *Digital development compass: Yemen case study*. United Nations Development Programme.
- World Bank. (2023). *Yemen digital economy assessment*. World Bank Group.
- Zweigert, K., & Kötz, H. (1998). *An introduction to comparative law* (3rd ed.). Oxford University Press.